Distribution: Restricted | EB 2006/87/R.7/Rev.1 | 19 April 2006
Original: English | البند 6 من جدول الأعمال | Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة السابعة والثمانون

روما، 19 –20 أبريل/نيسان 2006

مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

تقرير مرحلي

أولا ــ المقدمة

1 - الهدف من هذه الوثيقة هو ما يلي:

(أ) التماس موافقة المجلس التنفيذي على حالة جديدة لبلد، وهي بوروندي، من حالات تخفيف الدين في إطار المبادرة؛

(ب) إعلان المجلس التنفيذي بوضع تنفيذ مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومشاركة الصندوق في المبادرة.

ثانيا ــ الحالة القطرية

2 - **بوروندي.** في يوليو/تموز 2005، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي والمجلس التنفيذي للمؤسسة الإنمائية الدولية على دعم حزمة شاملة لخفض ديون بوروندي بمقتضى المبادرة المعززة للديون. ويعد استحقاق بوروندي لتخفيف عبء الديون في إطار المبادرة المعززة دليلا على اعتراف المجتمع الدولي بأن بوروندي استطاعت، عقب تنفيذ اتفاق أروشا للسلام في أغسطس/آب 2000، أن تحقق خلال أوائل 2005، تقدما ملحوظا فيما يتعلق بالاستقرار والإصلاح الاقتصادي، وبقيت السلطات ملتزمة بسياسات الاستقرار الاقتصادي الكلي والاستقرار المالي والنمو والحد من الفقر. ومع ذلك، فإن ثقل عبء الديون المستحقة على بوروندي يتطلب نموا كبيرا في التصدير ومساعدة خارجية على شكل منح أو قروض بشروط تيسيرية للغاية.

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

3 - إن بوروندي التي تحيا في نطاق بيئة سياسية صعبة وتنطلق من ظروف اقتصادية واجتماعية رهيبة قد حققت تقدما أوليا جيدا في العمل على استقرار الاقتصاد، وتنفيذ الإصلاحات المالية والهيكلية، والبدء في استعادة الخدمات الاجتماعية. ونظرا لأن أكثر من 90% من الفقراء في بوروندي يعيشون في المناطق الريفية في حين أن القطاع يسهم بقرابة 50% في الناتج المحلي الإجمالي، فإن زيادة الإنتاجية الزراعية وتنويعها والتنمية الريفية تدخل في عداد الأولويات الرئيسية للحكومة بغية إنعاش الاقتصاد والحد من الفقر. ومن المتوقع أن تؤدي استراتيجية إصلاح قطاع البن إلى زيادة مستويات الدخل لحوالي 000 800 من صغار المنتجين الريفيين لهذا المحصول النقدي الرئيسي. وتتضمن أولويات الحكومة سن قانون جديد للأراضي من شأنه أن يحد من العوامل المثبطة للاستثمارات الزراعية؛ وتنفيذ برنامج وطني ملائم للمنح يرمي إلى توفير التدريب والدعم التمويلي لمجموعات المزارعين من أجل استهلال أنشطة إنتاجية ومدرة للدخل؛ وتنفيذ برنامج وطني لتعزيز توافر ونوعية خدمات التدريب والإرشاد لصغار المنتجين، ولتقديم المساندة لمنظمات المزارعين؛ وتطبيق برنامج عمل وطني لمعالجة مشكلة تدهور الأراضي. وقد واصل الصندوق، طيلة سنوات النزاع العشر التي مرت بالبلد حتى الآن، تمويل ودعم تنفيذ البرامج الزراعية وبرامج الإنعاش والتنمية الريفيين في بوروندي. وتتوافق تدخلات الصندوق توافقا تاما مع وثيقة بوروندي المرحلية لاستراتيجية الحد من الفقر. وتدعم هذه التدخلات بصفة رئيسية ما يلي: (i) تمكين المجتمعات المحلية الريفية من إنشاء رأسمال اجتماعي وتشجيع التصالح؛ (ii) إصلاح وتحسين البنى التحتية الاقتصادية والأساسية؛ (iii) دفع الاقتصاد بقوة عن طريق الإصلاح الزراعي وزيادة فرص العمل والإيرادات الزراعية، وتحسين القوة الشرائية الريفية لدعم النشاط الاقتصادي.

4 - وفي ديسمبر/كانون الأول 2004 (سنة الأساس) كان صافي القيمة الحالية لديون بوروندي (بعد تطبيق الآلية التقليدية لتخفيف الديون) يعادل 902 مليون دولار أمريكي، وكانت نسبة صافي القيمة الحالية لديونها إلى صادراتها 1.772 في المائة. وفي إطار المبادرة المعززة، تعد البلدان مؤهلة للمساعدة شريطة أن يكون صافي القيمة الحالية لديونها الخارجية يزيد عن 150% من إيرادات صادراتها. ومن المتوقع، لبلوغ هذا الهدف، أن تقدم جهات الائتمان متعددة الأطراف تخفيضا يبلغ 91.5% في صافي القيمة الحالية لمطالباتها المستحقة في ديسمبر/كانون الأول 2004. وتبلغ القيمة الإجمالية لتخفيف أعباء الديون من جانب جميع جهات الائتمان لبوروندي 825 مليون دولار أمريكي معبرا عنها بصافي القيمة الحالية. وستوفر جهات الائتمان الثنائية والتجارية 124 مليون دولار أمريكي على أساس اقتسام الأعباء النسبي. وستوفر جهات الائتمان متعددة الأطراف 701 مليون دولار أمريكي في إطار تخفيف الديون بصافي القيمة الحالية. **ويرجى من المجلس التنفيذي للصندوق أن يقر مساهمة الصندوق بما قيمته 11.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (16.7 مليون دولار أمريكي) بصافي القيمة الحالية في 2004.** وهو ما يبلغ تقريبا 21.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بالقيمة الاسمية موزعة على حوالي 28 سنة. وستتيح قيمة الموارد المفرج عنها في إطار مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تحقيق زيادة يعتد بها في إنفاق بوروندي من أجل الحد من الفقر، ومن المتوقع أن تتجاوز النفقات الحالية على الصحة والتعليم.

5 - ويبين تحليل الحساسية الذي أجراه موظفو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن قدرة بوروندي على خدمة الديون الخارجية بعد التخفيف الناجم عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون شديدة الضعف بإزاء

الصدمات الخارجية وأداء التصدير ومكونات وشروط المساعدات الخارجية. ويبرز التحليل أهمية بذل جهد إصلاحي قوي ومستدام على الصعيد المحلي، وتطبيق برنامج لتنمية المنتجات القابلة للتصدير(تقليدية وغير تقليدية)، وإتباع استراتيجية حذرة في إدارة الديون، والمساعدات الخارجية التي تنمو بشدة نحو المنح.

6 - وستبلغ بوروندي نقطة الإنجاز المحددة لها في إطار المبادرة المعززة عند استكمال التدابير التالية، وهي تتضمن: (أ) نقاط الانطلاق العامة المعيارية نحو (i) إعداد وثيقة كاملة لاستراتيجية الحد من الفقر عن طريق عملية تشاركية والتنفيذ خلال سنة؛ (ii) المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي؛ (iii) استخدام وفورات ميزانية المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون تمشيا مع الأولويات التي حددت عند نقطة اتخاذ القرار وفي وثيقة استراتيجية الحد من الفقر والتي أقرها البرلمان؛ (ب) اتخاذ تدابير محددة وقابلة للرصد بشأن إدارة الإنفاق العام، ونظام الإدارة، والتسريح والإصلاحات الهيكلية، والقطاعات الاجتماعية الرئيسية (الصحة والتعليم)، وإدارة الديون. وتعد نقاط الانطلاق المذكورة أساسية بالنسبة لنجاح المبادرة المعززة في بوروندي.

7 - وعند بلوغ نقطة الإنجاز ستكون بوروندي مؤهلة، بموجب المبادرة متعددة الأطراف، لتخفيف الديون، لمزيد من التخفيف من جانب المؤسسة الإنمائية الدولية وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الأفريقي فقط. غير أن هذا التخفيض الإضافي كما قد يحدد لن يحدث إلا **بعد** حدوث أي تخفيف لخدمة الديون في إطار المبادرة المعززة لديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

ثالثا ــ وضع تنفيذ مبادرة الديون

8 - **وضع التنفيذ**. وصل 18 بلدا حتى الآن إلى نقطة الإنجاز بينما توجد عشرة بلدان في الفترة الانتقالية فيما بين نقطة اتخاذ القرار ونقطة الإنجاز (الجدول 1). وقد تسارعت خطى بلوغ البلدان التي تمر بالفترة الانتقالية إلى نقطة الإنجاز في السنتين الأخيرتين بفضل التقدم الذي أحرزته في تنفيذ برامجها المتعلقة بالاقتصاد الكلي واستراتيجيات الحد من الفقر. ومنذ شهر سبتمبر/أيلول 2004، كانت هندوراس ومدغشقر ورواندا وزامبيا قد وصلت إلى نقطة الإنجاز. ويضاف إلى ذلك أن تشاد وملاوي يمكن أن يصلا إلى نقطتي إنجازهما خلال 2006. ومن بين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المتبقية في الفترة الانتقالية، ستة بلدان تحرز تقدما بفضل تنفيذ برامجها المدعمة من الصندوق ومن المؤسسة الإنمائية الدولية. وقد أتمت سبعة من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي مازالت تمر بالفترة الانتقالية إعداد وثائقها الكاملة لاستراتيجية الحد من الفقر.

الجدول 1 ــ البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

البلدان التي بلغت نقطة الإنجاز	البلدان التي بلغت نقطة اتخاذ القرار	البلدان التي لم تبلغ بعد نقطة اتخاذ القرار
بنن	بوروندي	جمهورية أفريقيا الوسطى
بوليفيا	الكاميرون	جزر القمر
بوركينا فاسو	تشاد	الكونغو
إثيوبيا	جمهورية الكونغو الديمقراطية	كوت ديفوار
غانا	غامبيا	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
غيانا	غينيا	ليبيريا
هندوراس	غينيا-بيساو	ميانمار[أ]
مالي	ملاوي	الصومال
مدغشقر	ساو تومي وبرنشيبي	السودان
موريتانيا	سيراليون	توغو
موزامبيق		
نيكاراغوا		
النيجر		
رواندا		
السنغال		
أوغندا		
جمهورية تنزانيا المتحدة		
زامبيا		
18	**10**	**10**

أ ليس فيها أي التزامات للصندوق.

9 - **التكاليف ومشاركة جهات الائتمان.** يقدر مجموع تكاليف مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بالنسبة للبلدان الثمانية والعشرين التي وصلت إلى نقطة اتخاذ القرار بمبلغ 38.2 مليار دولار أمريكي في 2004 بصافي القيمة الحالية، وهو ما يزيد قليلا على تقدير سنة 2003 البالغ 35.7 مليار دولار أمريكي[1]. ويعد الصندوق السابع بين أكبر المساهمين في مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (من بين 23 جهة ائتمان متعددة الأطراف) والخامس بين أكبر جهات الائتمان في أفريقيا بعد صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، والاتحاد الأوروبي.

10 - **مجموع تكاليف المبادرة التي يتحملها الصندوق.** يقدر مجموع تكاليف مشاركة الصندوق في كامل مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، في ديسمبر/كانون الأول 2005، محسوبا بصافي القيمة الحالية بمبلغ 269.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (384.4 مليون دولار أمريكي)، وهو ما يعادل بالقيمة الاسمية **422.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (602.2 مليون دولار أمريكي)** تقريبا[2]. ومن المرجح أن تزداد التكاليف التقديرية الحالية بسبب تأخر البلدان في الوصول إلى نقطتي اتخاذ القرار والإنجاز وتردي الظروف الاقتصادية

[1] مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون: وضع التنفيذ، لجنة التنمية المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في 13 سبتمبر/أيلول 2005.

[2] حسب تقديرات الأساس في ديسمبر/كانون الأول 2005 بأسعار الصرف المعمول بها في 31 ديسمبر/كانون الأول 2005.

المفضية إلى ضرورة إجراء تخفيف إضافي عند نقطة الإنجاز، ومواصلة تطبيق أسعار منخفضة للخصم. وقد وفر الصندوق حتى الآن 92.0 مليون دولار أمريكي من تخفيف الديون لجميع البلدان التي وصلت إلى نقاط الإنجاز. ومن المقدر في سنة 2006 أن تكون المتطلبات الاسمية من الصندوق زهاء 47.9 مليون دولار أمريكي.

11 - **التزامات الصندوق حتى تاريخه.** التزم الصندوق حتى اليوم بالتخفيف المطلوب لديون كل البلدان السبعة والعشرين الفقيرة المثقلة بالديون التي وصلت إلى نقطة اتخاذ القرار. ويبلغ مجموع التزامات الصندوق إلى الآن 194.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (277.3 مليون دولار أمريكي) بصافي القيمة الحالية؛ وهو ما يبلغ **296.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (423.2 مليون دولار أمريكي)** من تخفيف خدمة الدين بالقيمة الاسمية.

12 - **تمويل مشاركة الصندوق في تخفيف الديون.** يمول الصندوق مشاركته في مبادرة تخفيف الديون من حسابه الداخلي لمبادرة الديون والمساهمات الخارجية (المقدمة مباشرة إلى الصندوق أو من خلال حساب الأمانة الخاص بمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الذي يديره البنك الدولي)، وكذلك من موارده الخاصة به. وتبلغ قيمة المساهمات الخارجية (المدفوعة أو المتعهد بها) نحو 83.7 مليون دولار أمريكي (57% من المجموع). أما مساهمات الصندوق من موارده الخاصة به فتصل إلى زهاء 59.7 مليون دولار أمريكي (40%) عبر ثلاث عمليات تحويل منفصلة أقرها المجلس التنفيذي في 1998، و1999، و2002، علما بأن قيمة التحويل الأخير بلغت 41.0 مليون دولار أمريكي. وبلغت قيمة عائد الاستثمار من حساب الصندوق لمبادرة الديون 4.0 ملايين دولار أمريكي(3%). ويبين الجدول 2 المساهمات الخارجية التي تم استلامها (وجرى التعهد بها). وتستخدم جميع المساهمات التي تم استلامها فعلا والأموال الخاصة بالصندوق عندما يحين موعد استحقاق التكاليف الاسمية لتخفيف الديون التي يتحملها الصندوق؛ وسوف تستنفد هذه الأموال، وفقا للتقديرات الحالية، في أوائل سنة 2007.

الجدول 2 ــ مجموع مساهمات مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
(بما في ذلك التعهدات) في 31 ديسمبر/كانون الأول 2005

	العملة	العملة المحلية	بآلاف الدولارات الأمريكية
الصندوق	دولار أمريكي	59.7	59.7
هولندا	يورو	12.1	12.4
ألمانيا	يورو	7.7	7.0
بلجيكا	يورو	3.0	2.7
سويسرا	دولار أمريكي	3.3	3.3
إيطاليا	يورو	3.7	4.6
السويد[أ]	دولار أمريكي	17.0	17.0
النرويج	كرونة نرويجية	40.0	5.9
المفوضية الأوربية	دولار أمريكي	1.00	1.0
	يورو	7.50	9.5
لكسمبورج	يورو	0.90	1.0
آيسلندا	دولار أمريكي	0.3	0.3
فنلندا	يورو	2.00	2.5
	دولار أمريكي	2.7	2.7
كندا[ب]	دولار كندي	16.10	13.8
مجموع المساهمات الخارجية			**83.7**
إيرادات الاستثمارات			**4.0**
المجموع			**147.4**

[أ] بما في ذلك 7 ملايين دولار أمريكي تم التعهد بها ولكن لم تستلم بعد.

[ب] تم التعهد بالمبلغ الكامل ولكن لم يستلم بعد.

13 - وبغية التخفيف من آثار تخفيف الديون على موارد الصندوق المتاحة للالتزام تجاه قروض ومنح جديدة، فإن إدارة الصندوق تتبع طريقين لحشد مزيد من الموارد الخارجية الإضافية؛ فهي تشجع الدول الأعضاء على ما يلي:

(أ) تزويد الصندوق مباشرة بموارد إضافية للمساعدة على تمويل مساهمته في المبادرة؛ و/أو

(ب) تمكين الصندوق من الوصول إلى الموارد الأساسية لصندوق الأمانة الخاص بمبادرة الديون الذي يديره البنك الدولي؛ وهذا هو النهج الذي تتبعه الآن عدة دول أعضاء. وكخطوة تالية طلب إلى الصندوق إعداد وثيقة تقنية تتضمن تفاصيل ما يتحمله في مبادرة الديون لعرضها على الاجتماع التقني المقبل لصندوق الأمانة بغية تمكينه لأول مرة من الوصول إلى الموارد الأساسية لذلك الصندوق. ومن شأن ذلك أن يضمن أيضا استعراض الاشتراك المالي للصندوق في مبادرة الديون في سياق التحليل الشامل لمتطلبات صندوق الأمانة.

14 - **الزيادات المقبلة المحتملة في تكاليف مبادرة الديون التي يتحملها الصندوق.** في سبتمبر/أيلول 2004 مدد المدراء التنفيذيون للمؤسسة الإنمائية الدولية مهلة "شرط الانقضاء" حتى ديسمبر/كانون الأول 2006 لتمكين البلدان التي لم تصل بعد إلى نقطة اتخاذ القرار من ضمان انخراطها في مبادرة الديون. وقد كان شرط الانقضاء ثمرة لبرنامج عمل عام 1996 الذي وضع حدا زمنيا حتى لا تتحول مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى تسهيل دائم، ولتشجيع هذه البلدان على إتباع برامج تكيف يمكن أن يمولها صندوق النقد الدولي والمؤسسة الإنمائية الدولية. كما تمت الموافقة على السماح لبلدان **أخرى**، بالإضافة إلى البلدان الحالية الثمانية والثلاثين، بالانضمام إلى المبادرة رهنا بمعايير المديونية. ويقوم البنك الدولي في الوقت الحاضر بتقدير المبلغ المحتمل الذي يمكن أن يساهم به في تخفيف الديون، ومن المتوقع أن يعرض على مجلسه في أبريل/نيسان 2006 ورقة يحدد فيها البلدان ومدى تخفيف الديون المطلوب. وبناء على ذلك سيوافى المجلس التنفيذي بالمعلومات اللازمة.

رابعا ــ التوصيات

15 - يرجى من المجلس التنفيذي:

(i) الموافقة على المساهمة المقترحة لتخفيض ديون **بوروندي** المستحقة للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2004، بما قيمته 11.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بصافي القيمة الحالية لعام 2004. وسيمنح هذا التخفيض وفقا لشروط القرار التالي:

"**قرر:** أن يقوم الصندوق، حال إعلان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عند نقطة الإنجاز عن أن بوروندي قد وفت بشروط تخفيض الدين بموجب مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بخفض قيمة ديون بوروندي المستحقة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية من خلال خفض التزاماتها نصف السنوية لخدمة ديونها المستحقة للصندوق (أصل الدين ومدفوعات رسوم الخدمة/الفائدة) بما يصل إلى نسبة 100% مع حلول مواعيد استحقاقها بعد نقطة الإنجاز الخاصة بها، وفي حدود المقدار الإجمالي لصافي القيمة الحالية البالغ 11.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بصافي القيمة الحالية لعام 2004"؛

(ii) الإحاطة علما بوضع تنفيذ مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومشاركة الصندوق فيها.